أ ـ النظام السياسي :

نظام الحكم في لبنان فريد من نوعه ، ربما ، في العالم ، على اعتبار انه مرتكز ، من جهة ، على دستور مكتوب مستوحى من دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة ، ومن جهة اخرى على مجموعة من التقاليد والممارسات والاعتبارات التوازنية على الصعيدين الوطني والطائفي ، وهي تقاليد وممارسات لا تحددها نصوص قانونية او دستورية معينة . وعن ذات الفكرة ، كتب الدكتور باسم الجسر في كتابه « ميثاق ١٩٤٣ » : « هذا النظام مورس طيلة ٣٠ عاما ومر بأزمات حادة كان الميثاق الوطني خلالها ، يطرح على بساط البحث . فيدعي الذين هم في الحكم انهم يطبقونه او يدافعون عنه ، في الوقت الذي يطالب معارضوهم بتطبيقه ، ايضا متهمين الحكم بالخروج عنه . خلال ثلاثين عاما استمر هذا النظام المزدوج الأساس . ولا ريب في ان استمراريته تدل على ان القواعد او المباديء التي يرتكز عليها ، هي قواعد صالحة ومباديء لا تخلو من السلامة والصحة . »

« نحن » بلد قديم جدا ودولة حديثة جدا ، عمر سيادتنا بالمفهوم العصري للكلمة ٣٧ سنة . منذ ذلك الوقت ولا نفتأ نسعى الى نظام ، الى توازن تشريعي يظهر جليا اننا كلما اقتربنا منه نفقده . نشكو من فوضى الادارة وعجز المجالس وتردي العدالة واضطراب الامن . ولكن

يبقى « الاستقرار » علامة نجاح او فشل اي نظام سياسي . ان استقرار الحكم ورضى الشعب عنه هما المظهران الاصيلان لوجود الدولة وجودا يضمن لها الاستمرار كما يضمن للأمة البقاء في الاطار الطبيعي او الكيان الذي اختارته . بيد ان الحكم لا يستقر والشعب لا يرضى عنه ان لم يحقق الغايات التي وجد من اجلها . وهذه الغايات اساسا متشابهة في كل زمان ومكان ويمكن التعبير عنها بالقول انها تحقيق قدر متزايد دائما من السعادة الروحية والمادية للفرد في نطاق الامة التي ينتسب اليها.

اما السياسة فهي اجمالا صناعة الحكم ، تتولى امرها نخبة من المواطنين تأخذ على عاتقها توفير الوسائل واستعمال الاساليب وسن الانظمة وتحريك الاجهزة المختلفة الاحجام والتركيب في آلة الدولة ، لتسوس الشعب وتحقق له بالتالي غاياته . واذا كانت غايات الحكم ، ثابتة لا تتحول ولا تتبدل بين بلاد واخرى ، فان صناعة الحكم ، أي السياسة ، تتبدل هي ، وتتخذ اشكالا لا عد لها ولا حصر : فأساليبها والانظمة التي تعمل في نطاقها واهدافها القريبة والبعيدة يجب ان تتوافق ودرجة رقي السكان وحاجاتهم وطبائعهم الفطرية والمكتسبة وطاقة البلاد الانتاجية ومقدار طموح الشعب ونوع طموحه الخ ... وهي ، بالتالي ، تختلف اختلافا بينا بين بلاد واخرى ويصعب فيها التقليد . ومن غمرة ما تثيره سياسة بلد معين من مشاكل وما تفرضه من خطط وتدابير وما توجب تحديده من اهداف في المدى القصير او في السياق الطويل يستطيع الباحث ان يستخرج قواعد عامة او يبرز خطوطا كبرى هي السداة التي تنسج عليها كل السياسات الفرعية وحلول المشكلات الجزئية ، والتي تندمج في حياة البلاد العامة بصورة تجعل كل اهمال لها خطأ وكل شرود عنها خطرا .

ان لكل نظام سياسي خصائص ، تتعلق به وترتبط حتى ليكاد الدمج بين النظام وممارسته يصبح مبدأ واساسا .

عام ١٩٥٦ ، تحدث الأستاذ فيليب تقلا عن واجهة نظامنا الداخلية فقال : « لقد أعرض اكثر العاملين في السياسة عن مهمتهم الاصلية وهي التعاون والتعاضد في سبيل تدعيم الدولة الناشئة ، فمارسوا السياسة كما كانوا يمارسونها او كما مارسها اسلافهم قبل الاستقلال ، اي عندما لم يكن اللبنانيون مسؤولين وحدهم عن مصير بلادهم ، فجعلوا السياسة من ثم غاية في ذاتها ، تؤمن لممتهنها الجاه او المال او النفوذ ، وانصرفوا اليها بمعناها الضيق اي الاقتتال على المناصب وتدعيم المراكز وحبك المؤامرات للايقاع بالخصوم . وغاب عن اذهانهم ان هذا العبث يقطع أوصال الامة ويضعف مناعتها وان جر الشعب نفسه الى المشاركة في هذا العبث تجعله لا يجمع على رأي ولا مطلب ويبدو وكأنه فقد الايمان في امكان تقويم الاعوجاج وتعود الميل مع كل ريح والسير في ركاب كل قوي . فيتحتم والحالة هذه اعادة الاعتبار الى السلطة . »

كل هذا وتحديد طبيعة نظامنا السياسي باق ، حتى اشعار آخر ، اسير المجادلات والمساجلات . اي نظام نحن ؟ برلماني ، رئاسي ، طائفي ، ديموقراطي ؟

هل نحن ديموقراطية ؟

على هذا السؤال اجاب احد اركان الشهابية ، عام ١٩٦٠ بقوله « ... نفاخر معتقدين اننا كذلك ، وقد نكون كذلك بمعنى معين . واذا راودنا الشك فيكفي ليعاودنا الاقتناع ان ننظر حوالينا . ففي هذا الشرق الادنى ، حيث اعتمرت جميع السلطات الحاكمة الخوذ وانتعلت الجزمات ، وحيث أبطلت الدكتاتوريات ، من انقره الى الخرطوم ، نظم المجالس ابطالا عمليا ، وحيث انتزعت اخيرا من جميع المواطنين كل وظيفة تفحص وشورى ــ في هذا الشرق الأدنى يظهر لبنان وكأنه آخر واحة للحرية وآخر ملجأ للنقد الحر والتعبير الحر . أما ان تكون ديموقراطيتنا على جانب من الغرابة ، فترتكز خاصة على اسس اقطاعية

وقبلية وتنقصها اسس كل نظام نيابي : عقائد سياسية ممثلة باحزاب منظمة على الصعيد الوطني ، فكل ذلك باد للعيان ، وكل ذلك يخلق الغرائب التي نرى : كل هذا اللعب المجنون بعض الشيء للحياة اللبنانية العامة ، وهذا المهرجان الغريب حيث نشاهد الحكومات والاكثريات تتألف وتنحلّ دونما سبب ، وحيث لم تقم او تسقط حكومة قط منذ ١٥ سنة على يد مجلس النواب ، وحيث التشريع كله يسن تحت الحاح الضـــرورة .

ولكن اخيرا لا بد من تسمية الامور باسمائها ومن تحديد نظامنا السياسي . وعليه يبدو جليا اننا لسنا ديموقراطية بالمعنى الاصطلاحي الدقيق للكلمة ، الـــديموقراطية النموذجية التي تصفهـــا الكتب ، الديموقراطية على الطريقة الانكليزية او الاسكندينافية ... (حتى في صدد هذه الديموقراطيات يمكننا اليوم فتح باب المناقشة بتساؤلنا : الى اي حد ما زالت هذه الديموقراطيات النموذجية اليوم ديموقراطيات بمعنى الكلمة الدقيق ؟ الم يعدل ضغط الجماعات وطغيان النقابات في الحياة العامة (مثلا : ثقل النقابات البريطانية على اقتصاد الامة بكامله) المفاهيم العريقة لممارسة السلطات ولهيكل التمثيل الوطني نفسه ؟) . لكن من الواضح اننا لم نبلغ ، في لبنان ، هذا الحد . ولكننا قد لا نكون بعيدين عن ذلك بالمقدار الذي تتصور ... »

« فاذا كانت الديموقراطية هي عكس الدكتاتورية ، واذا كانت اولا حالة من حالات الفكر ونمطا للعلاقات بين المواطنين ، واسهاما مباشرا من الشعب في الحياة العامة ، قبل ان تكون نظاما تشريعيا ، واذا كانت اخيرا ترتكز على احترام الدولة للرأي الحر والعمل الحر ، حينئذ يكون لبنان ديموقراطية .

ولكن حذار ! ! ...

اذا قبلنا هذا الاقتراح فيجب اتباعـــه فورا بالتصحيح التالي :

ان الديموقراطية اللبنانية لم تكن الى اليوم قابلة للحياة الا بفضل نظام تفويضي انتهى بتسليم زمام الامـــة والحكم في خلافاتها الى سلطـــة رجل فرد .

ذلك ما كان يفرضه هيكل المجتمع السياسي لهذه الديموقراطية نفسه ، وتلك الظاهرة الاساسية التي هي الانقسام الطائفي الثنائي الذي منع الى الان قيام اي حزب شامل على الصعيد الوطني .

فهذا التجمع التدريجي الذي افضى الى تضخم سلطة الرئاسة تضخما بات هائلا في النهاية ، هو سابق لعام ١٩٥٨ . وهو لم يحقق بالعنف او الاغتصاب ، ولا سببته الظروف الاستثنائية ، بل تتج عن ضغط الضرورات العميقة التي تتصل بتكوين لبنان نفسه . هذا ما ادى الى سلطة ، لا اقول انها تصبح شخصية اكثر فاكثر (لاننا لم نزل بعيدين عن كل شكل من اشكال الحكم المطلق) ، وانما مجسمة او متمثلة في شخص واحد . »

ب ـ الميثـاق

هذا البلد سجل اسمه في التاريخ منذ اربعة الاف سنة وفيه يتجابه عالمان ، وتتعايش تبعتان روحيتان وعالمان معنويان . كل التجربة الشهابية كانت هنا ، كل المعضلة هي في ان نعرف هل يمكن التآلف ، وهل يمكن بناء دولة على اساس هذا التعايش المشترك ، اي هل يصبح هذا التعايش عيشا مشتركا ، وهل يمكن استخلاص وحدة ما من ذلك التناقض ؟

ان ما سمي « بالميثاق الوطني » عام ١٩٤٣ يبقى حتى الان ، التكريس الصريح والوحيد لواقع العيش اللبناني المشترك فما هو هذا الميثاق ؟ وكيف طبق ؟.عن تطبيق ميثاق ١٩٤٣ في عهد الرئيس فؤاد شهاب كتب الدكتور باسم الجسر : « اثر الاحداث الدامية (١٩٥٨)

التي بدأت بعصيان اسلامي مسلح وانتهت بعصيان مسيحي مضاد ، تولدت قناعة عامة بين اللبنانيين بان الوئام الوطني والاستقرار لا يمكن تحقيقهما الا باتفاق اسلامي ــ مسيحي ، اي ببعث الميثاق الوطني . وهذا ما عمل فؤاد شهاب على تطبيقه . فبعد ان قام بالخطوات والمبادرات اللازمة لتصفية ملف الخلافات اللبنانية ــ العربية ، (اجتماعه بعبد الناصر ــ اعادة السفير المصري ــ التخلي عــن مشروع ايزنهاور ــ انسحاب القوات الاميركية) بــدأ فؤاد شهاب بتنفيذ جديد للميثاق الــوطني .

تضمنت سياسة فؤاد شهاب عدة ممارسات وعلى اكثر من صعيد . لقد اتى فؤاد شهاب مقتنعا بضرورة انصاف الطوائف الاسلامية التي كانت قد اعلنت العصيان عام ١٩٥٨ . لسوء الحظ ، لم يكن من الممكن ارضاء الطوائف الاسلامية سياسيا خارج حدود المطالب التي كان قد تقدم بها الزعماء السياسيون المسلمون آنذاك وهي تلخص : بالمساواة في الوظائف وبتعديل قانون الانتخابات بحيث يكــون التمثيل اكثر التصاقا أو تعبيرا عن الواقع الطائفي ، وهكذا جاءت المراسيم الاشتراعية التي صدرت عام ١٩٥٩ ، تكريسا للنظام الطائفي وللمحتوى الطائفي للميثاق الوطني .

وجاء قانون الانتخابات الجديد منسجما مع هذا الاتجاه : اذ تخلى عن الدائرة الفردية التي كان قانون الانتخابات السابق قد اعتمدها والتي ادت الى اثارة النعرات الطائفية من جديد ، ولكنه لم يرجع الى الدائرة الكبرى نظرا لمعارضة الاحزاب لها ، بل اختار الدائرة الوسطى التي تنطبق على التقسيم الاداري (القائمقامية) . لم يؤثر القانون الجديد على الزعامات التقليدية الا قليلا ولكنه حافظ على مبدأ تعددية الطوائف في انتخاب النائب ، كما ادخلت بعض الاصلاحات على عملية الاقتراع (البطاقة الانتخابية ، الاقتراع السري ، المعزل ...) .

ولقد تكشفت ناحية اخرى من نواحي تطبيق الميثاق في ما سمي بالنهج الشهابي للحكم او بتعبير آخر في اسلوب فؤاد شهاب للحكم . من ذلك ان الرئيس شهاب كان حريصا على تطبيق الدستور تطبيقا دقيقا وعلى مراعاة التوازن الطائفي مراعاة اكثر دقة ، فلم يجز اي تغيير في المؤسسات السياسية . الا انه كان حريصا ايضا على ان لا يقع في خطأ التفرد بالحكم ، فأشرك معه على مستوى رئاسة الوزارة الشخصيات الاسلامية التي كانت احداث ١٩٥٨ قد ابرزتها الى الصفوف الامامية : كصائب سلام ورشيد كرامي وحسين العويني ... كان تطبيق الميثاق الوطني ، في نظر فؤاد شهاب ، يمر بالعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ولا يقتصر على التوازن الطائفي والسياسي الذي اعتمده الشيخ بشارة الخوري . وكما رفض فؤاد شهاب ضرب الثورة عام ١٩٥٨ خوفا من ان ينقسم الجيش ، رفض كذلك سياسة البطش والشدة بالنسبة للمعارضة الداخلية وذلك حرصا على الوحدة الوطنية .

لقد كانت الشهابية « ميثاقا جديدا » ـ على حد قول مايكل هدسون ـ جاء برجال جدد الى مراكز الادارة الحساسة ، وادخل التخطيط والعدالة الاجتماعية الى الحكم ، مع محافظة على الاقتصاد الحر والنظام الطائفي . كان استمرار الدولة بالنسبة اليه يتقدم كل شيء . وكانت سياسته تستهدف تصحيح الميثاق الوطني او تحديثه ، باعطائه محتوى أقرب الى مفهوم العروبة المتطور واوفر عدالة اجتماعية .

تلك كانت الخطوط الكبرى لتطبيق الميثاق الوطني في عهد الرئيس فؤاد شهاب .. الذي ادخل الى الميثاق الوطني بعدين جديدين هما : البعد الاجتماعي الذي كانت غايته التخفيف من النزاعات الطائفية وتحديث الدولة الذي كانت غايته تحسين دور الادارة وفعالية السلطة التنفيذية لتأدية دورهما في الديموقراطية الحديثة .

هذا المزج بين « الطائفية المعقلنة » وتحديث الدولة ، بالاضافة الى ادخال الاهداف الاجتماعية الى مفهوم الازدهار الاقتصادي ، كانت تشكل المرتكزات الاربعة للميثاق الوطني كما طبقه فؤاد شهاب ، وقد ساعد هذا التطبيق على تأمين الاستقرار والوئام بين اللبنانيين . »

اما ماهية الميثاق الوطني فقد حددها الاستاذ فيليب تقلا بقوله : « هذا الميثاق ليس عقدا مكتوبا ، لكن الظروف التي أملته تجعل منه أوثق العقود وامتن الاتفاقات . فاجماع اللبنانيين ، في انفجار ثورتهم الوطنية على رغبتهم في العيش معا ، احرارا مستقلين ، في النطاق الجغرافي الذي تحدد في سنة ١٩٢٠ والذي يستند الى حق تاريخي ، شدهم الى بعضهم برباط لا ينفصم . ويمكن تلخيص شروط هذا الميثاق الضمنية بان المحمديين والمسيحيين ارتضوا بلبنان الحاضر وطنا لهم جميعا ، فلا المسيحيون يلتفتون بعد الان الى حماية دولة اجنبية ولا المحمديون يسعون الى وحدة سورية او وحدة عربية ، مع تأمين التفاعل السليم لهذا الكيان مع محيطه ، يعني مع جعل تعاون لبنان المستقل مع الدول العربية قاعدة اساسية دائمة في سياسته ، وهذا الشرط الاخير نفذ عمليا بتوقيع لبنان ميثاق جامعة الدول العربية . وهنا لا بد من التشديد على ان هذا الميثاق وما افضى اليه كان ويجب ان يظل نهاية لا مرحلة وان التعاون بين لبنان وشقيقاته العربيات كان ويجب ان يظل غاية لا وسيلة .

ولقد عبر الشيخ بشارة الخوري ، تعبيرا بليغا عن مضمون الميثاق في خطاب القاه في المقر البطريركي الماروني في الديمان سنة ١٩٤٥ ، اذ قال : « لقد نشدنا استقلالا تجاه الغرب وجميع دول الغرب وتجاه الشرق وجميع دول الشرق ، وطلبنا الجلاء لان وجود جندي اجنبي واحد عندنا يناقض استقلالنا فضلا عن كونه يهدد اخواننا في الدجلة والنيل . »

ويضيف الاستاذ تقلا قائلا : «لقد كان الميثاق فصل الخطاب في جدل عقيم لانه لا يشترط في تكوين الامـة ان تكون الجماعات التي تتكون منها من عنصر واحد ولا ان تدين بدين واحد ولا ان تنطق بلغة واحدة ، بل يكفي ان تتفق تلك الجماعـات على العيش بسلام معا في نطاق جغرافي محدد . واضيف على هذا الشرط ـ شرط ارادة العيش معا التي تكفي لخلق مفهوم الامة وبالتالي معالم الوطن والتي يعبر عنها السكان او الشعب ـ اضيف شرطا آخر اضعه في الدرجة الاولى على عاتق الدولة ، الا وهو اقناع مختلف الفئات التي تتكون منها الامة ان لها جميعها مصلحة في العيش معا وبالتالي في الابقاء على الكيان البشري وعلى الكيان الجغرافي التي قررت ان تعيش فيهما . والاقناع المنشود لا يحصل الا من جراء تعميم منافع الدولة وخيراتها ، من امن وعدل وعمران ، على جميع الفئات وتحقيق المساواة فيما بينها وفيما بين افراد كل منها . وعند تحقيق الشرطين ـ ارادة العيش معا والمساواة بين جميع الفئات ـ عندئذ فقط يولد في النفوس ذلك الشعور الجماعي الصادق العميق ، الذي يدرأ عن الامة وعن الدولة اخطار التفكك والانحلال في الداخل والذي يدفع بالشعب ، كلما دعا الداعي ، الى الصمود متضامنا ، متراصا ، في وجه كل خطر يأتي من الخارج ويهدد سلامة الوطن . ذلك الشعور الجماعي ما هو الا الروح الوطنية .

وعن هذا الميثاق ، عن هذه الرغبة في العيش المشترك تحـدث الرئيس شهاب مرة فقال : « ان في لبنان ١٤ طائفة ، ويجب ان توفر لابناء هذه الطوائف جميعا كل ما يجب ان يتوافر للمواطنين من اسباب الحرية والكرامة والرخاء ... وان يعيشوا جميعا بمحبة واخوة وشعور بأن ما يفيد احدهم يفيد الاخرين وما يضره يضرهم». واضاف : « ان المشاعر اللبنانية الحقيقية انما تقوم على هذه الاسس ، وليس ثمة ما يبعدهم عنها سوى السياسات المفتعلة المضللة ... والدليل الصارخ على ذلك انه

ما كادت تنتهي الحوادث المؤسفة التي وقعت في لبنان (عام ١٩٥٨) حتى بادر اللبنانيون الى اعمالهم ومتاجرهم واخذوا يتعانقون في الاسواق والساحات العامة ، مما جعل الاجانب يقفون دهشين .. لقد ادهشهم ان يحل الصفاء والوئام بين اللبنانيين في ساعات قليلة ، وان تعود الحياة الى ما كانت عليه بعد ايام معدودة من انتهاء الثورة .. وها ان البلاد قد وثبت وثبات جديدة في سيرها الصاعد ولو أن الحوادث التي وقعت اصيلة في نفوس اللبنانيين لما كفت السنوات الطوال لمحو آثارها وشفاء جـراحها .. »

ج - وضعية رئيس الجمهورية :

تحدثنا في القسم الاول من الكتاب ، عن طبيعة ومدى دور رئيس الجمهورية في الحياة العامة ، لذا نود هنا ان نشير الى حقيقة وضعية الرئاسة الاولى ، كما فهمتها الشهابية ، ودقة خصائصها .

عن هذا الموضوع ، تحدث الاستاذ جورج نقاش ، في محاضرته « الشهابية » فقال : « يحدد نظامنا دستور يعود الى سنة ١٩٢٦ . وهو ينص على ان السيادة يمارسها مبدئيا ممثلو الامة المنتخبون ، بينما يكون رئيس الدولة غير مسؤول .

هذا في حين ان الحقيقة الراهنة الاولى (التي ترقى الى مستهل عهد الانتداب) هي ان كامل السلطات تقريبا اتتهت بأن تجمعت في يدي رئيس الدولة. الحقيقة الاولى ان لبنان لم يمكن الى الان حكمه بطريقة اخرى ، وقد يتعذر حكمه بغير هذه الطريقة .

ولكن هناك واقعا آخر اطلعتنا عليه تجربة اليمة ، وهو ان العهدين الرئاسيين اللذين عرفنا منذ الاستقلال انتهيا بحادثين خطيرين . هل يعني

ذلك اننا معدون لمغامرة دائمة ؟ ام يعني ان حادثي سنة ١٩٥٢ و ١٩٥٨ نجما عن اخطاء شخصية يمكن الا تتكرر ــ عن ظروف يمكن ان يكون عدم تجديدها متوقفا علينا ؟ كثيرا ما عزونا الى الطموح الشخصي في رؤساء الدولة ، والى كبريائهم ، والى هذا النوع من « دوار القمة » الذي يمكن ان يخلقه فرط سلطة لا ثاني لها ، مسؤولية الازمتين اللتين غرقت فيهما ، سنة ١٩٥٢ اولا ، ثم ، وبشكل اخطر جدا ، سنة ١٩٥٨ ، التجربتان الاوليان لشرعية اتتهت الى سلطة تجاوزت الحدود . ان في هذا لأمثولة مزدوجة قد نستطيع حصرها بهذه العبارات :

ــ على الصعيد الداخلي ، لا يمكن لرئيس الدولة في لبنان ان يكون رئيس حزب ــ او اذا كان كذلك عند انتخابه فعليه ان يوجه عنايته بالدرجة الاولى الى تحرير نفسه من مؤيديه . هناك اكثر من قول تاريخي لتصوير هذه القاعدة الاولى لدوام كل سلطة شخصية . « على ملك فرنسا نسيان انه كان دوق اورليان . »

القاعدة الثانية :

ــ على صعيد علاقاتنا الدولية ، وللاسباب نفسها ، يمتنع علينا كل اختيار سياسي قد يسفر عنه انقسام لبنان . »

وعن التجربة الشهابية ومدى عمق امتدادهـا في صلب مفهوم الرئاسة ــ تساءل الاستاذ نقاش بقوله : « كيف تتمثل لنا التجربـة الرئاسية الجديدة في لبنان الذي هزته بعنف ازمتان من ازمات النظام ؟ واذا كانت الشهابية « اسلوبا » سياسيا جديدا فعلام تقوم جدتهـا ؟ وما الذي يميزها ؟ وما الذي يميز الرئيس شهاب ، في تفكيره ومناهجه ومجمل تصرفاته ، عن اسلافه ؟

اذا صح ان العبقرية السياسة هي نتاج الانسان والظروف ، فان لدينا هنا عن هذه الحقيقة البديهية صورة مؤثرة ، واكاد اقول فاجعة . لانه

اذا كان من قائد نقيض القائد الذي يستهويه العصيان فهو هذا . اجل ، وفي مقدورنا جميعا اليوم ان نشهد بذلك : فليس هو الذي سعى الى التاريخ ، وانما التاريخ سعى اليه : لقد سعى اليه مرتين ، المرة الاولى في ايلول من عام ١٩٥٢ ، وقد تملص من اجابة النداء . كأنه كان من المستلزم ان تقع ، بعد ست سنوات ، هذه المأساة الرهيبة ، التي ما زالت آثارها عالقة بنا ، وان يوشك لبنان على التردي في مهاوي النكبة .. ، ليتم الامر . في ذلك الحين لم يبق ممكنا له ان يهرب من مصيره . لقد بدت الشهابية للبلاد عندئذ كبارقة اخيرة من الامل اليائس ولقد فهم الرئيس شهاب نفسه هذه الحقيقة . فقد قالها لنا صبيحة يوم العشرين من تموز الفائت ، عندما قرر التخلي عن ولايته تقديرا منه ان مهمته قد انتهت : « لقد اعدت القطار الى خطه . » ــ « لست انا من انتخب اللبنانيون : فانني لا امثل غير استحالة اتفاقهم على شخص آخر » . فلم يدع الوهم يعتريه يوما حول هذه النقطة . حتى في مساء العشرين من تموز ، عندما كانت جميع كنائس الجبل تقرع حزنا ، وعندما تحرك لبنان بأسره ليصبح موكبا على طريق جونيه ، وعندما افضى الاندفاع الجماعي لكل الفئات وجميع الطوائف الى هذا الاستفتاء غير العادي الذي اضطره مرة اخرى ان يقول : « نعم » ، كان يعي ايضا ان هذا الاجماع هو اجماع سلبي : فاذا كانت فكرة ذهابه قد اثارت هذا الرعب ، فذلك لانه كان يبدو للشعب على انه الحاجز الاخير في وجه الفوضى ، كما كان يبدو للسياسيين على انه الضمانة الاخيرة لبقاء نظام يستطيعون في داخله ان يتابعوا الاعيبهم ويغذوا اطماعهم .

فحيال غرق لبنان السياسي ، كان يقتضي لسياسة لبنان رجل غير سياسي . وهذا هو المظهر الآخر للشهابية : جرعة كبيرة من علاج ضد التسمم السياسي . ليس فقط انه لم يأت عن طريق العنف ، ولكنه جاء ضد عنف مزدوج . ومع ذلك فهو جندي . ان يكون هذا المواطن الاول

مواطنا مسلحا ، ان يكون في وسعه التصرف دون واسطة بكامل جهاز القوة العسكرية في خدمة الشرعية ـ واخيرا ، ان يرتدي جبة الحكم ويحمل السيف:شخص واحد ـ.هذه المصادفة لم تخف الرأي العام ولم تصدمه ، واكثر من ذلك أنه اطمأن اليها اطمئنانا عميقا . ذلك لانه يعرف ان هذا الجندي ليس مغامرا ، وانه لن يستعمل قوته الا لاحباط الفتنة . هذا التناقض السياسي : انقاذ الديموقراطية بالسلطة العسكرية ـ هو بكل تأكيد نقطة الثقل في التجربة الشهابية .

وهكذا ، بهذا التناقض .. غـدا الجيش في لبنان الملاذ الاخير للديموقراطية . ففي الظروف التي تم فيها ، لم يكن انتخاب جندي للرئاسة شيئا آخر غير انتخاب مواطن ، وقد كان ، في تلك اللحظة ، اكثر المواطنين مدنية . وفي هذا قلب رأسا على عقب المثل المشهور : « لتخضع الاسلحة لجبة الحكم » (اي ليطع الجيش الحكومة) » .

بكلمات ـ هذا هو فؤاد شهاب الرئيس ، وهذه هي الخطوط العريضة لفرادة وضعيته على رأس السلطة السياسية . فما كان حظ مشروع الشهابية من النجاح ؟ وما كان حظ لبنان من خلاله ؟

د ـ نهج الشهابية :

اختار الرئيس شهاب نهج الادارة واعادة بناء المؤسسات ، ربما لانه عاش في اجواء الكوادر والتنظيمات فحاول لملمة كل ما خلفته الثورة من شرذمة في المؤسسات وانقسامات في النفوس وهو الموقن الواعي ان الثورة البناءة التي يحضر لا تتم في أربع وعشرين ساعة . كان يعتقد انه يستحيل اصلاح مؤسساتنا اذا لم ترافق ذلك تربية جديدة للعقـول والاخلاق . ان اقامة دولة حديثة فوق الهيكل الطائفي الهرم هو مشروع طويـل الامد .

ونحن نعرف كم كان يحتد بعضهم ويأخذ على الرئيس شهاب بطأه ، وصبره المفرط ، وهذا التردد امام العقبات ، وهو ما ينسبونه الى ضعف الشجاعة . تلك اساءة فهم للشخص . في الحقيقة ، كان يعرف ان ليس من شيء مضمون يعمل قسرا ، تحت الضغط ، وان متابعة العمل تقتضي تقدما بطيئا . فما يبدو في سياسته ترجحا هو ترجح في المادة البشرية التي يعالج والتي يسعى لتذليل مقاومتها .

هذه الطريقة البطيئة ، هذا التقدم المترجرج ، وهذا المسلك القريب من الكسل في عمله ، الذي ينفذ معه صبر الشباب المستعجل تطهير الميدان السياسي من كتل المحترفين العتيقة ، أليس هو الاسلوب الشهابي مجسما ؟؟ لپول ڤاليري عبارت وردت في بعض ما رواه ، تقول ، ان اي شيء ، ان مطلق عمل ، مهما كان ، لا يتم بالضغط والعنف . فالانجاز يحصل في جو من الراحة والصبر : « الصبر ــ الصبر . ان كل ذرة صمت قد تؤتي ناضج الثمر » . كان ڤاليري يقول : « انظر كيف تلف السيجارة باليد . ان اتقان صنعها يتم بسلسلة من الغاء ما صنعت واعادته من جديد » . هذه الصورة تعبر عن التكتيك الشهابي برمته ، الذي هو كناية عن انطلاقات واعادة من جديد ، ونوع من الترجح الى الامام . « ان صنعها يتم بتخريبها » والا فحاول ان تلف سيجارة بغير هذه الطريقة .

ان الاصلاح الاداري والاقتصادي الذي باشرت الشهابية باعتماده وتبنيه ، كان من المفترض اتباعه باصلاح سياسي لكن فؤاد شهاب الوفي لحقيقة ذاته ، وهي ذات عسكرية منبثقة عن مجموعة لا سياسية ، ووفيا لسياسته تجاه العسكريين لم يول الشؤون السياسية ما اولاه لسواها . هذا الامر ، لم يمنع بعض العسكريين ــ كون « المعلم » رئيس السلطة السياسية من التوق الى السياسة وألاعيبها فقامت الضجة حول مهمات

« المكتب الثاني » ونشاطاته . صحيح ان جهاز الشعبة الثانية في الجيش اللبناني الذي نظم في أوائل الستينات لم يكن موجودا في السابق لكن ذلك لا يعني ان وجوده لم يبد ضرورة ملحة خصوصا بعد انقلاب ٣٠ كانون الاول ١٩٦١ الذي كان يهدف الى قلب النظام واختطاف رئيس الجمهورية . وقد تمكن الجيش اللبناني بفضل الجهاز المذكور من قمع الحركة بعد ان طوق الانقلابيون وزارة الدفاع الوطني واختطفوا بعض الضباط من منازلهم . فهل كان بالامكان الاستغناء عن جهاز المكتب الثاني في مؤسسة ارادها فؤاد شهاب في مستوى المؤسسات العسكرية العالمية المتطورة ؟

ان دراسة سريعة لغالبية الانظمة السياسية المعاصرة ، تكفي لتكوين فكرة واضحة عن الجواب . بكل بساطة ، نلاحظ ان الذين عارضوا اساليب المكتب الثاني لم يكونوا يوما المواطنين الامنين البعيدين عن أجواء الشغب والمزايدات و « المؤمرات » .

ان تطوير الجيش اللبناني ، كان من جملة الاهتمامات الاولى للرئيس شهاب الذي آمن بان المؤسسة العسكرية تبقى فئة ، مجموعة فئات اجتماعية ، ولو كانت عسكرية الطابع ، منظمة ومزودة بكوادر يجب ان تشكل مجموعة متجانسة لكي تؤمن ، مثل سواها ، الخدمات وتشارك عمليا في الحياة الوطنية . « نهج الشهابية » تحدث عنه احد الشهابيين بقوله : « اكثر ما استلفت نظري في الرئيس شهاب لم يكن تلك الرفعة الاخلاقية ، والمثابرة التي لا يعتريها كلل ، ومواصلة العمل بعناد ، بل ما اعتبره المزية الاساسية لرجل الدولة ، ما ادعوه : التشاؤم البناء . فهو لا يدع كثيرا من الوهم يعتريه حول قيمة المادة البشرية التي في عهدته ـ انه يعرف كم يقف في وجه مشروعه من مصالح واهواء ـ ولكنه يعرف ايضا انه ليس منه بالخيار ، وان صنع الدولة

اللبنانية لن يكـــون الا مع اللبنانيين كما هم ، مـــع هؤلاء الزعماء السياسيين ، مهما كانت قيمتهم ، ومن خلالهم".

مثل هذا التفوق على العقبات ، هـــل يكون ممكنا ؟ هنا كل المأساة ــ كل الجدلية والعمل الشهابيين : فمن ناحية ، حرص شديد على الشرعية الدستورية ، واقتناع عميق بضرورة النظام البرلماني في لبنان . ومن ناحية ثانية ، ذلك النفور من المناورات السياسية ، ووعي مرير لضرورة السعي الى الغاية المنشودة عبر الرجال الذين كانوا هم أنفسهم مـــن قوض السلطـــة وأورث انحطاط الحكم . لذا ، فهمت الشهابية اي نوع من الصعوبات يعترضها لكي تجعل من لبنان دولة ، دولة انسانية ، دولة اجتماعية . وهذه احدى السمات البارزة في فكر الشهابية والتي تظهر اكثر فأكثر في مشاريعها الاصلاحية . لقد شعرت شعورا عميقا بالتفاوت الاجتماعي المسوخ الذي شيد عليه ما نسميه بالوضع اللبناني : لقد وعت ان كل مشاريع الاصلاح الاجتماعي يقوم دونها جدار من المال ــ وان طريقة تعبئة الجسم السياسي بكامله في لبنان منذ الاستقلال تخضع لبلوتوقراطية صارمة لا تهون » لذلك ، ايضا ، اعتبرت الشهابية ان الاقتصاد اللبناني وسياستنا المتعلقة بتشغيل رؤوس الاموال ، وسياستنا المتعلقة بالضرائب ، وتشريعنا الاجتماعي ، هذه كلها يجب ان نعيد النظر فيها بكاملها . وهذا يفترض مجهودا جماعيا من ابناء الامة ، وقبل كل شيء مجموعة من الاعباء والتضحيات التي ينبغي على ذوي النعمة ان يرتضوها قبل سواهم .

عام ١٩٥٩ كان نقطة التحول على اكثر من صعيد حين التزمت سياسة البلاد بمبدأ « التطوير الوطني المتناسق » الذي يشكل برنامجا طويل الامد ومختلف الابعاد . انطلاقا من المعطيات اللبنانية الاساسية ، لم يعرف لبنان سياسة اقتصادية موجهة منذ فترة الاستقلال مما أمن

للبلاد ازدهارا مجنونا لدرجة الفوضى التي غالبا ما أفضت الى كارثة لا تحمد عقباها . غياب الدولة المفرط في مجـال التوجيه والمراقبـة الاقتصادية ارتبط مع الوقت هيكليا وعمليا بهذا الازدهار المجنون بحكم الموقع التجاري للبنان ورسالته السياحية مما فرض ولمدة طويلة انتهاج سياسة الباب المفتوح وحرية التعامل التي تجتذب رؤوس الاموال الاجنبية والثروات العربية الهاربة من خطر التأميم . ولان هذا التحرر لا يعني على الاطلاق غياب السياسة او النهج الاقتصادي ، نشطت الدولة منذ ١٩٥٩ في تحديد معالم هذا النهج بتصوير مضاعفات الفوضى الاقتصادية وسلبياتها ، مع الملاحظة ان التوجيه لا يعني التقييد او الاحجام عن سياسة الخدمات وانما : تدعيم قطاعات اخرى باسس ثابتة تؤمن لها استمراريتها وتطورها الطبيعي ضمن قواعد سليمة ومختبرة .

لاحظت الشهابية ، كما اشرنا في القسم الاول ، ان الحرية المطلقة في المجال الاقتصادي تهدد بخلل في توازن المناطق اللبنانية وبتفاوت في التركيبات الاجتماعية يجعلان من بيروت ــ مركز الخدمات ــ منطقة مميزة عن سواها . فادركت عنف التحدي في القطاع الاقتصادي وعنف الرياح العاصفة في بناء المجتمع اللبناني . كانت القضية الاجتماعية شغلها الشاغل وهدفها الرئيسي . لكنها اصطدمت في محاولتها هذه بجدار الواقع اللبناني المريض وجذوره الممتدة الى اعماق طابعه الطائفي الهرم الذي قوض كل فكرة تطور او اصلاح . النظام البرلماني اللبناني ارتكز برمته على الهيكلية الطائفية لدرجة اعتباره المستفيد الاول منها والضحية الاولى لها .

وفي كل ذلك ، تميز « نهج الشهابية » بالصمت ، بالعمل المبتعد عن حصد الثناء وابتزاز التأييد . حتى خيل للبعض بأن هذا « الابتعاد » عن « الجماهير » انما يخفي وراءه اسرارا ، تبارى كثيرون في «تفسيرها» « وتحليلها » .

الى ان سئل الرئيس شهاب مرة : الا تحب الناس يا فخامة الرئيس ؟ فقال : « أظن اني أحبهم . ربما كنت على خطأ . علموني كيف احب الناس . قالوا له : انزل اليهم ، او دعهم يأتون اليك . قال : وما الفائدة من كل ذلك . عندما عينت قائدا للجيش لم يكن للناس دور في تعييني ولكني شعرت باني اصبحت مسؤولا عـن شرفهم الوطني فتحملت مسؤوليتي . وعندما انتخبت رئيسا للجمهورية لم يكن للبناني المسكين صوت في انتخابي ولكني اكتسبت شرف المسؤولية عن كل لبناني ، ولست طامحا في المستقبل للترشيح الى النيابة ، واذا كنت طامحا الى الرئاسة مجددا ، وهذا غير وارد ، فالناس ليس لهم حق بانتخابيَ . اذن لماذاانزل الى الناس ، لكي اركب على اكتافهم ؟ ولماذادعوهم ليأتوا الي ، ألكي اعطل اشغالهم ؟ ... ولماذا من هنا ، من زوايتي الصغيرة ، استطيع ان اتعامل مع الناس واستطيع ان اعمل من اجلهم . قولوا لي : هل انا مخطيء ؟ »

٥ ـ السياسة الخارجية :

الانفتاح على الشرق والدول الكبرى في الغرب طبع السياسة الخارجية للشهابية التي لم تقاطع الاتحاد السوفياتي مُعتبرة الـدول الاشتراكية دولا صديقة . اما بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية ، فقد اتسمت العلاقات بالتعاون والود مع بعض التحفظ تجاهَ مماشاةٍ واشنطن لاسرائيـل .

وفي فترة تدشين الجنرال ديغول لسياسته المنفتحة على العرب ، بانهائه حرب الجزائر ، استطاعت الشهابية ان تقيم مع فرنسا علاقات متينة في مختلف المجالات ، خصوصا في المجال التربوي ، لا سيما وان سياسة الانفتاح الفرنسية حظيت بتأييد المسيحيين والمسلمين في لبنان .

ان عملية التوازن بين الشرق والغرب كانت دقيقة للغاية في السياسة الخارجية الشهابية . لقد بقي لبنان في العهد الشهابي اقرب الى المعسكر الغربي منه الى المعسكر الشيوعي مع حرص عميق على عدم اعطاء هذا الانفتاح طابع الانحياز او الامتياز . ففي سياستها العربية عملت الشهابية على تجسيد حيادها الغربي غير انها سايرت القاهرة اكثر من العواصم العربية الاخرى . كما انها مدت يد التعاون الصادقة الى سوريا بعد انفصالها عن الجمهورية العربية المتحدة .

في عهد الرئيس شهاب انضم لبنان كعضو مشارك في السوق الاوروبية المشتركة ، وكانت الغاية من هذا الانضمام موازنة الميزان التجاري اللبناني مع الدول الاوروبية . وعندما انتقد بعض النواب هذه الخطوة ، معتبرا اياها ربطا للبنان بالغرب ، اجابت الحكومة بان هذا الانضمام لا يؤثر في استقلال لبنان الاقتصادي ولا في انفتاحه على سائر الدول ولا على احتمال دخوله في سوق عربية مشتركة ... اذا وجدت .

وتطبيقا لمبدأ اهتمام الشهابية بالطاقات البشريـــة اللبنانية اينما وجدت ، تم ، على عهد الرئيس شهاب انشاء « جامعة المغتربين اللبنانيين في العالم » بهدف خلق روابط تجمع اللبنانيين ، الموزعين في مختلف القارات ، وتنسق بين امكاناتهم الاقتصاديـــة والثقافية في سبيل دعم قضايا لبنان والدول العربية . هـــذه السياسة الخارجية المتوازنـــة ، المستوحاة من المعطيات الداخلية المتناقضة ومن مباديء الميثاق الوطني ، كان من نتائجها ان مر لبنان بست سنوات من الاستقرار والسلام مع العالم الغربي . هذه العلاقة الوثيقة بين سياستنا الخارجية والتوازن الداخلي والاقليمي وصفها الوزير فؤاد بطرس في صيف ١٩٦٩ بقوله : « اعتقد ان الخطوط الكبرى لسياستنا الخارجية يحددها الميثاق الوطني وثلاثة اشخاص يقررونها : رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء ووزير

الخارجية . لقد كان من السهل على لبنان مماشاة الدول العربية عندما لم يكن هنالك تيارات ثوروية وثورة فلسطينية منظمة في المنطقة . اما اليوم فان اللبنانيين منقسمون حـول ثمن الالتزام اللبناني بالقضايا العربيـة » .

ان السياسة الخارجية للشهابية ، وكما ذكرنا في القسم الاول من الكتاب،لم تسع الى ادوار اقليمية او دولية فكل ما فيها انها « توازن » وهدنة مستمرة سعت الشهابية اليها بوعي لكي يتسنى لها معالجة القضايا الداخلية .

و ـ التوازن :

احد الهموم الداخلية ، كان « التوازن » . هذه الكلمة وحدها تعني ، تدل على وجود فئتين قد يصعب دمجهما في بوتقة واحدة . لذلك وجب ، على الاقل ، احلال التوازن بينهما .

فمن اجل التوازن ، زيد عدد نواب المجلس من ٤٤ الى ٩٩ عضوا يمثلون كافة المجموعات والانتماءات ، ومن أجل التوازن ايضا ، تم تشكيل حكومة من ١٨ وزيرا لان « الشهابية آمنت ان صنع الدولة اللبنانية لن يكون الا مع اللبنانيين كما هم ، مع كل الزعماء السياسيين مهما كانت قيمتهم ومن خلالهم".

هذا التكريس للنظام البرلماني الطائفي لا يشكل ، كما قلنا ، سوى احد ملامح التكتيك الشهابي الذي انطلق من واقع مأساوي حاول ولو مكرها مسايرته . ويقال ، ان الرئيس شهاب قد عبر عن ذلك بطريقته المازحة عندما تساءل : « لما تقاتلوا عام ١٩٥٨ ؟ بعضهم ليصيروا نوابا والبعض الاخر لكي يبقوا نوابا ؟ اذن فليتفضلوا كلهم ويشاركوا في تمثيل الشعب » .

ان حرص الشهابية على تطبيق التوازن الطائفي اثار جدلا حول مضار الطائفية السياسية ، وطرح على بساط البحث كيفية توافق دستور ١٩٢٦ مع الميثاق الوطني الى حد التشكيك بشرعية هذا الدستور الذي كان الرئيس شهاب دائم الاستشهاد به وهو السائل ابدا في كل ظرف او مناسبة : « شو بيقول الكتاب ؟ »

يقول الدكتور باسم الجسر في كتابه « ميثاق ١٩٤٣ » : « هذا الجدل حول الدستور كان يتجدد ويتفاقم مع كل نزاع سياسي طائفي أو مشكلة اقتصادية اجتماعية فيجتهدون ويتعصب المتعصبون فتختلف التفسيرات وتبرز الانقسامات بشكلها الطائفي المعهود . بالنسبة للمسيحيين المحافظين ، ان المحافظة على الدستور واحترامه كانا يشكلان ضمانة للكيان الوطني وللحريات العامة والخاصة . فدستور ١٩٢٦ يكرس حرية التعليم والعبادة كما يكرس سلطات رئيس الجمهورية الواسعة . وقد برر رينيه عجوري وميشال شيحا المحافظة على هذا الدستور بأنه يكرس النظام البرلماني الديموقراطي القائم على التمثيل الطائفي ، الذي بدونه لا يستقيم الوئام بين الطوائف وبالتالي لا يستقر السلام الداخلي . »

... « اما سكوت المسلمين على بقاء دستور ١٩٢٦ فيختلف عن الاسباب المسيحية في المنطق والغاية ، رغم وجود اسباب مشتركة حتى ولو كانت المنطلقات او المصالح متضاربة احيانا .

هكذا مثلا نرى ان النظام الطائفي الذي تكرسه المادة ٩٥ من الدستور ، يعطي رئيس الحكومة حق تأمين حقوق متساوية ، في الشكل والكمية على الاقل ، في الوظائف العامة ، لابناء طائفته ، في الوقت الذي ما كانت هذه الحقوق او الحصص لتصل لو طبقت قاعدة الجدارة والكفاءة . كما اتاح الدستور للمسلمين فرصة المحافظة على حرية التعليم

والاحوال الشخصية والتراث الثقافي الاسلامي الذي كان تفوق التعليم في المعاهد والجامعات المسيحية والاجنبية يهدده بالزوال . على هذا الاساس انشئت كلية حقوق جامعة بيروت العربية عام ١٩٦١».

عام ١٩٥٨ ، كتب الباحث السياسي الفرنسي بيار راندو : « ان تحقيق الوئام الطائفي عن طريق تمثيل الطوائف في مجلس النواب ، لم يكن كافيا ولم يؤد الى انشاء روابط متينة بين الطائفة السنية والكيان اللبناني لذلك كان لا بد من ايجاد روابط على مستوى قمة الحكم حتى يشعر المسلمون فعلا بالمشاركة في الحكم . ان الخلاف الذي نشأ عام ١٩٤٣ بين السلطات الفرنسية واول حكومة استقلالية وحّد بين الطائفتين المارونية والسنية ، واقنعهما باقتسام الحكم . وهذا الاقتناع يعتبر جزءا من الميثاق الوطني . لذلك فان تبني النظام الطائفي من قبل رجال الاستقلال عام ١٩٤٣ اكد ازدواجية السلطة التنفيذية وجعل من توزع المراكز الكبرى بين الطوائف عنصرا اساسيا في التوازن الطائفي ، فالميثاق من هذه الزاوية كان تكريسا للمشاركة ، بالرضى والتساوي ، بين المسلمين والمسيحيين في الدولة اللبنانية » .

هذه الازدواجية في السلطة انعكست على اشكال الحكم جميعا وابرزت التناقضات التي ولّدت بدورها النزاعات المتكررة « كل ما دق الكوز بالجرة » – وكما يقول الدكتور الجسر : « هكذا يفرض النظام الطائفي على لبنان اتخاذ اجراءات مقتبسة عن البرلمانية لتطبع نظامنا بهيكليتها . ولم يكتف زعماء الطوائف بالمشاركة البرلمانية في الحكم بل طالبوا بحقائب وزارية تضفي على زعاماتهم طابعا تنفيذيا رسميا وتحفظ لهم « دوام العز » .

« كل هذا يبرر قيمة التصديق الوزاري على الصعيد الطائفي لانه التعبير الواضح عن ارادة الطوائف والمجموعات التي يمثلها الوزير

فكأنها هي التي تطبع ختمها على المشروع والقرار للحصول على مكاسب جديدة او تمتنع ، بشخص وزيرها طبعا ، عن التصديق والختم لحرمان فئة او مجموعة مناهضة ، تحت شعـار الحفاظ على التوازن وصون التركيبة ، وضرورة الدوزنة والابقاء على الصيغة ، الى ما هنالك من تبريرات تمرّ المصلحة الوطنية من خلالها والكفاءة والقدرات .

فكيف يمكن اذن تدعيم الوحدة الوطنية من جهة وارضاء المطالب الطائفيـة التي لا يمكن ان يستجاب لها الا بتكريس الفروقات بـين اللبنانيـين ؟

الوحدة الوطنية كانت ولا تزال منطلق كل حكومة وكل سياسة وغايتهما . في سبيل هذه الوحدة عملت الشهابية على زيادة عدد النواب وتوسيع الدائرة الانتخابية واتاحة الفرصة لاكبر عدد من السياسيين للمشاركة في تحمل المسؤوليات والمحافظة على مبدأ اشراك اكثر من طائفة في انتخاب النائب او اللائحة . واضافت الى ذلك مبـدأ مراعاة التوازن الطائفي بشكل دقيق في الوظائف » .

يقول الدكتور ادمون رباط : « ان تفكير فؤاد شهاب كان مشبعا بضرورة ازالة شعور الغبن من قلوب المسلمين ، فأخذ بصيغة المناصفة في الوظائف ، بين المسلمين والمسيحيين ، وهي صيغة مستقاة من الواقع اللبناني » .

هذه المناصفة الطائفية كانت أساس الخطة الشهابية بعد ثـورة ١٩٥٨ لانها انطلقت من الواقع المقسم فحاولت التوحيد ، ولا توحيد دون اعتدال ولا اعتدال دون عدالة . لكن بعض الزعماء المعارضين لسياسة الشهابية اصروا على تكريس طائفية بعض الوظائف الكبرى والحساسة مما حمل سائر الطوائف على التمسك بحصصهم ومكاسبهم فعرفت الادارة اللبنانية بين ١٩٦٠ و١٩٧٠ تصعيدا للتنازع الطائفي بين

الموظفين ، وبالتالي بين المواطنين ، في الوقت الذي كانت غاية الاصلاح الاداري الذي اعتمدته الشهابية عكس ذلك تماما .

وفي مكان آخر من كتابه المذكور ، يتابع الدكتور الجسر قائلا : « صحيح ان قاعدة التوازن الطائفي في الوظائف العامة عتيقة ، عمرها عمر متصرفية لبنان وقد كرسها الدستور اللبناني في المادة ٩٥ منه والرسائل الملحقة بمعاهدة « ٦ و٦ مكرر » • صحيح ايضا ان البيان الوزاري الذي ألقاه رياض الصلح في ٧ تشرين الاول ١٩٤٣ أدان الطائفية وأوصى بضرورة تجاوزها في المستقبل . انما الصحيح والاكيد في نفس الوقت ان التوازن الطائفي في الوظائف الادارية مبدأ لا بد منه في ترسيخ أسس الوحدة الوطنية لان كلمة وحدة تذكّر حالا بوجود اختلاف او انقسام ما .

الى جانب مبدأ التوازن عمدت الشهابية الى أخذ الكفاءة الوظيفية والقدرة العلمية والشخصية بعين الاعتبار في تعيينها موظف او اجراء مباراة اذ تبين في مطلع الستينات ان كل الطوائف تضم عددا كافيا من اصحاب الكفاءة والتخصص ، لذلك كان نظام المباراة لدخول الوظائف واعتماد الشهادات الجامعية (بدلا من بطاقة التوصية من زعيم) سببا كافيا في طرق أبناء الطبقات المتوسطة ابواب الوظائف الكبرى وولوجها ، مما أدى بالتالي الى مزيد من الالتقاء والاندماج بين الطبقات الوسطى الاسلامية والمسيحية فكان من شأنه ان عزز الوئام الوطني الشامل ، على نطاق اوسع من اتفاق العائلات الكبرى والزعامات السياسية .

كانت الشهابية تأمل في أن تعطي هذه السياسة ثمارها ، في مدة عشر سنوات تتلوها خطوات اخرى لصهر الطوائف تدريجيا في مجتمع وطني واحد وذلك في محاولة مدروسة لتكريس وتدعيم الوحدة الوطنية

.وفق أسس واضحة المعالم والاهداف متخطية بذلك المصالح الفردية والفئوية لانه كما يقول احد الفلاسفة الفرنسيين : بين القوي والضعيف ، الحرية هي الطغيان ، والقانون هو العدالة والانصاف » .

ز ـ مبادىء الاصلاح :

تساءلت الشهابية ، عن كيفية بناء دولة حديثة وديموقراطية برلمانية أكثر عقلانية ، واقتصادا وطنيا اصلب دعائم في الوقت الذي يجب ارضاء الزعامات التقليدية والطائفية الذين تتعارض مصالحهم الآنية مع بناء دولة عصرية ؟ وكيف بوسع الدولة ان تتدخل في النشاط العام ؟

يقول الدكتور خطار شبلي : « من مميزات الدولة العصرية ، انها ذات نزعات تدخلية تختلف حدة او تساهلا باختلاف المحيط والزمن ، وان نشاطها لم يعد وقفا على الميدان السياسي والاداري ، بل تعداه الى الميادين الاقتصادية والاجتماعية . ولم تكن الدولة مختارة في هذا الاتجاه الجديد ، بل فرضه عليها التسابق الاقتصادي العالمي ، والحركات الشعبية المختلفة » .

تطبيقا لرغبتها في تبني مبدأ الاصلاح الشامل ، عملت الشهابية على اعتماد اسلوب خاص للحكم يؤمن لهذا الحكم الاستقرار اللازم لمتابعة عملية الانماء . هذا الاسلوب يلخص بأن تبقى الحكومة اطول مدة ممكنة بدعم اكيد من رئيس الجمهورية اثبت فعاليته الايجابية خير دليل على ذلك حكومة ٣١ تشرين الاول برئاسة رشيد كرامي .

هذا الاسلوب الذي ارتضته الشهابية وعملت بموجبه على ضمان استمرارية الحكومة اطول مدة ممكنة لضمان نتائج تخطيط وزاراتها وعمر تنفيذ هذه النتائج ، كان الدافع الاكيد لاصدار القوانين الهامة بمراسيم معجلة استنادا الى المادة ٥٨ من الدستور . ومن هذه القوانين

الهامة التي لم يناقشها المجلس النيابي قانون الانتخابات النيابية ، قانون الاصلاح الاداري ، قانون النقد والتسليف ، قانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، قانون مصرف الانماء . هذه القوانين ، كانت قد ارسلت الى مجلس النـــواب حيث بقيت اشهرا بل سنوات نائمة في الادراج .

اعتبرت الشهابية ان تدعيم الوحدة وصيانة الكيان الوطني يمران بالعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية . لذا ، ذكر العالم الاميركي « مايكل هدسون » المتخصص في الشؤون اللبنانيـــة ، في كتابـــه « الجمهورية غير الثابتة » : « ان الشهابية كانت ميثاقا جديدا جـــاء برجال جدد الى مراكز الادارة الحساسة ، وادخـــل التخطيط والعدالة الاجتماعية الى الحكم ، مـــع محافظة على الاقتصاد الحر والنظـــام الطائفي . كان استمرار الدولة بالنسبة للشهابية يتقدم كل شيء ، فكانت سياستها تستهدف الميثاق الوطني او تحديثه ، باعطائه محتوى اقرب الى مفهوم العروبة المتطور واوفر عدالة اجتماعية » .

هكذا بدت الشهابية ، ولو اعترض المعترضون او انتقد المنتقدون، ذات شخصية مميزة وثابتة تعرف ماذا تريد ، تخطط لما تريد وتنفذ . قد يقول البعض انها تسرعت في التصرف او اخطأت في السعي ، لكن كلنا يعرف ان مواجهة الاشياء مرة واحدة خير من التردد او عـــدم المواجهـــة .

وبدلا من التسليم بما ردد بعضهم : « ما كان اقسى حكم الشهابية على اللبناني » ، نبادر الى التصحيح بقولنا : « ما كان اقسى حـــكم اللبناني على الشهابية » . ورغم ما قيل ، تبقى الشهابية ذلك النـــداء الاول لعصرنة الدولة وتحديثها ، تبقى تلك الآفاق الجديدة التي لم تكن موجودة من قبل ، تبقى شعار، على الاقل شعار، العدالة والاعتدال

الاجتماعيين اللبنانيين . والشهابية قامت ، ارادت ان تقوم ، على مرتكزات ومباديء صريحة ، جريئة ، مرتكزات لا تفرق بين طائفة واخرى او بين منطقة واخرى بل بين انسان قادر على تقبل التطور ، وآخر متشبث بواقعه الاجتماعي والحياتي والفكري .

من الخطأ اذن اعتبار التجربة الشهابية مجرد تسوية و« تظبيط » حسابات اطراف نزاع ١٩٥٨ . انها محاولة بعيدة المدى والاهداف للتقريب بين تيارين مختلفين كان المسلمون والمسيحيون يشتركون في تبنيهما ويتطرفون في تغذية الفرقة او الوحدة بينهما حسبما تقتضي السياسة والظروف . وفي هذا ، ربما ، نقطة اللقاء الواضح بين الشهابية والديغولية ، ربما لان التجربتين عقبتا حربا اهلية سببها اختلاف الاحزاب في فرنسا والطوائف في لبنان ، فالنتيجة واحدة : الانقسام . والحل واحد : الشهابية هنا والديغولية هناك .